حافظ كتبي ضيا افندي طرفندن ايچه پاشا كتبخانه‌سنه وقف ايدلمشدر

١١ محرم ٣٢٧

رسالة قياسيه
لموسى افندى

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك يامن فضلنا بالمنطق الفصيح ✲ وانطقنا على الصواب بالفكر الصحيح ✲ ونشكرك يامن سهل لنا كل غامض عسير ✲ ويسرلنا كل ماهو علينا غير يسير ✲ بالاقيسة العقلية والبراهين القطعية ✲ ونصلى على نبيك محمد الذى صدق باقوى الدلائل ✲ وعلى آله المصدقين المتخلقين باحرى الخصائل (وبعد) فيقول العبد الفقير الى الله الغنى محمد بن مصطفى الارضرومى ✲ غفر الله له ولوالديه بحرمة حبيبه المدنى ✲ لما كانت الرسالة القياسية لمولانا الفاضل المحقق والحبر المدقق موسى الكليم البهلوانى الكامل العالم الربانى الشهير المستغنى عن البيان ✲ جعل الله ثراه من رياض الجنان ✲ رسالة مشتملة على فوائد كثيرة ولطائف اقيسة ✲ بل على دقائقها العسيرة ✲ على من لم يصل الى طرق استخراجها الخفيرة ✲ ومع ذلك سألنى بعض الطلبة ان افيد لهم مافيها من الدقيقة ✲ وابين لها شرح يزيل غوامضها المكنونة ✲ كتبت لها شرحا مشتملا

قوله تنبيها هذا مفعول له للتحصيل وقرينة ان ما بعده علة ذهنية وماقبله علة خارجية وفى مثل هذا المقام يرتب القياس على وجهين احدهما استثنائى مستقيم وثانيهما استثنائى غير مستقيم اما الاول كلما صدر بكلمة اعلم فيحصل التنبيه لكن المقدم حق وكذا التالى واما الثانى فكلما لم يصدر بكلمة اعلم فلم ينبه لكن نبه فينتج صدر بكلمة اعلم (تقرير استاد بلانى السيد عثمان)

على البيان الموفور ✲ مع قلة البضاعة وكثرة الفتور ✲ وتلاطم المحن والغموم ✲ وتعاقب الاحزان والهموم ✲ ليكشف دقائقها المستورة ✲ ويتم فوائدها اللطيفة ✲ وارجو من الله تعالى ان يلهم سواء الطريق ✲ وان يجعله مقبولا عند المستعدين بالتوفيق ✲ ومنهم ان يعتذروا منى ماهو بالاعتذار حقيق ✲ والله المعين ونعم الرفيق ✲ ومنه الانعام وكشف الدقيق ✲ قال ✲ رحمة الله عليه (بسم الله الرحمن الرحيم) البسملة مفيدة لاظهار الصفات الكمالية الذى كان الحمد عبارة عنه فى الحقيقة فلا يرد ان الرسالة غير مشتملة على الحمد ولما كان اداء الحمد واقعا على سبيل الاشارة لا الكتابة فبطريق لاولى كان اداء الصلاة واقعا على سبيل التلفظ لا الاشارة ولا الكتابة واما عدم كونها موافقة لمصنفات سائر المصنفين فوقع هضما لنفسه لاقصدا لعدم الاقتداء بهم فتأمل (اعلم) خطاب عام شامل لكل احد ممن يصلح ان يخاطب فى هذا المقام وانما صدرها به تنبيها على ان مايذكر فيها يجب ان يتعلم (ان القياس) وعرفوه بانه قول مؤلف من اقوال متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر وهذا التعريف يشمل القياس المذكور كلا والمطوى بعضا فقط والمطوى كلا لكن المراد هنا انما هو القياس الذى يستفاد ويستخرج من العبارة بناء على ماسمع منه رحمه الله من ان سبب تأليف هذه الرسالة طلب بعض تلاميذه لبيان طريق استخراج القياس من العبارة وبيان غير المتعارف والفرق بينه وبين قياس المساواة ومن المعلوم ضرورة ان استخراجه منها انما يكون اذا كان مذكورا كلا او بعضا وبهذا ظهر ضعف ماقبل على قوله رح (اما ان يذكر كلا مقدمتيه) الظ ان يقول كلتا مقدمتيه (او يطوى احدى مقدمتيه) اى فقط من ان الاحسن ان يقال اما ان يذكر كلا مقدمتيه او يطوى كلا مقدمتيه او يطوى احدى مقدمتيه لان المراد من القياس ماهو اعم من المذكور يشعر به قوله او يطوى احدى مقدمتيه اذ لاحسن فيه فضلا عن الاحسنية لما عرفت نعم يتجه عليه ان المراد بالقياس

قوله وبهذا ظهر ضعف ماقبل الخ اعلم انه كلما اتى فى العبارة كلمة ومن ثمه ولذا ولذلك ولهذا وبهذا ومن اجل ذلك وامثاله تقرير قياسه بوجهين دائما الاول استثنائى مستقيم والثانى غير مستقيم اما ترتيب المستقيم فبان يعتبر المشار اليه مقدما ومتعلق الجار تاليا مثلا كلما لم تضره الغلبة الاسمية صرف اربع لكن المقدم حق والتالى مثله هذا اذا كان الدليل لميا واما ترتيب غير المستقيم فبان يعتبر نقيض المشار اليه مقدما ونقيض متعلق الجار تاليا مثلا كلما تضره الغلبة الاسمية فلا ينصرف اربع لكن انصرف ينتج فلا تضره الغلبة الاسمية هذا اذا كان الدليل انيا (تقرير استاد بلانى السيد عثمان)

مايعم المركبات كمايعم البسائط اذيدل عليه قوله رحمه الله تعالى فيما بعد
والا فمركب من قياسين فالمناسب ان يزيد قوله او يذكر كلا مقدمتيه
ويطوى ما عداهما او بالعكس اقول انما ترك المصنف هذين
الاحتمالين واقتصر على ماذكره تنبيها على ان كل قياس انما يتركب
حقيقة من مقدمتين لا من اكثر اذ اطلاق القياس على المركب
من مقدمات فوق اثنين كلام ظاهري والتحقيق ان هذا المركب
ليس قياسا بل اقيسة متعددة على ما في الحاشية للفاضل
عصام الدين على شرح الشمسية واليه اشار بقوله والا فمركب من
قياسين حيث لم يقل من مقدمات (فان كان الاول فالامر ظاهر) فيه
مناقشة ظاهرة اذ انما يكون الامر ظاهرا لو كانت المقدمتان المذكورتان
مشتملتين لطرفي المطلوب باسرهما اما بان يكون احديهما مشتملة
للمحكوم عليه والاخرى مشتملة للمحكوم به كما اذا كان القياس اقترانيا
كقولنا لان العالم متغير والمتغير حادث فالعالم حادث واما بان يكون
احديهما مشتملة لهما معا كما اذا كان القياس استثنائيا كقولنا اذا كان
العالم متغيرا كان حادثا لكنه متغير فهو حادث واما اذا كانتا مشتملتين
لاحدهما فقط بان يذكر احديهما في احدى المقدمتين فحسب اولم
تكونا مشتملتين لشيء منهما فالامر خفي غير ظاهر فتأمل فنقول الظاهر
ان القياس على كل من التقديرين مركب من قياسين اما على الاول
فتركيبه من اقترانيين لكن اذا كان المذكور من المحكوم عليه او المحكوم به هو
الاول تكون المقدمة المطوية المشتملة على الثاني كبرى لنتيجة القياس
المذكور غالبا كما اذا كان قولنا لان العالم لايخلو عن الحركة والسكون وكل
مالايخلو عنهما متغير مذكورا وقدرنا قولنا وكل متغير حادث في حدوث العالم
واذا كان المذكور هو الثاني وهو المحكوم به تكون المقدمة المطوية المشتملة
على المحكوم عليه صغرى لنتيجة القياس المذكور غالبا كما اذا كان القياس
المذكور قولنا لان كل متغير محل للحوادث وكل ماهو كذلك فحادث وقدرنا

قوله غالبا قيد لقوله تكون
كبرى لنتيجة القياس المذكور
لانه قد لايمكن حينئذ كون
المطوية كبرى اذ قد تكون
المطوية موجبة جزئية
والمذكورتين كليتين فيراد
انتاجه من الشكل الاول فح
لايكون الترتيب كما ذكره بل
يكون المطوية صغرى
لنتيجة القياس المذكور
فيحصل المطلوب بضم
النتيجة للقياس الثاني كما اذا
كان المطلوب بعض الجسم
ابيض موجبة جزئية
وكانت المقدمتان المذكورتان
لان كل انسان حيوان وكل
حيوان جسم فينتج كل
انسان جسم موجبة كلية
فحينئذ لاتكون المطوية الا
موجبة جزئية وهي ههنا
بعض الابيض انسان
ونضمه هكذا دعوى بعض
الجسم ابيض لان كل انسان
حيوان وكل حيوان جسم
ينتج كل انسان جسم ٢

قولنا العالم متغير في المطلوب المذكور واما على تقدير الثاني فالظاهر انه
قياس خلفي وهو الذي تركيبه من اقتراني مركب من متصلتين مقدم
صغراه نقيض المطلوب ومن استثنائي احدى مقدمتيه وهي الشرطية
نتيجة ذلك الاقتراني والاخرى رفع تاليها اذا كان نقيض المطلوب
مقدما لصغرى ذلك الاقتراني مذكورة او مقدرة وقياس مستقيم
ان لم يكن مقدم صغرى القياس الاول نقيض المطلوب لكن تركيبه
من اقترانيين كل منهما من الشرطيات المتصلات ان كانت نتيجة
الاقتراني الاول شرطية ومن اقتراني واستثنائي ان كانت نتيجة الاقتراني
الاول حملية والامثلة غير خفية (وان كان الثاني) وهو ان يطوى احدى
مقدمتيه فقط (فلا يخلو اما ان تكون المقدمة المذكورة مشتملة لاحد طرفي
المطلوب) اي مطلقا سواء كانت مشتملة معه الطرف الآخر اولا كما هو
الظاهر او اي فقط وهو خلاف الظاهر والظاهر ان يقال مشتملة على احد طرفي
المطلوب وكذا في كل من نظائره لان الاشتمال لايستعمل باللام بل بعلى
فعلى الاول يكون معنى قوله (اولا) اولا يكون مشتملة لشيء منهما اصلا
وعلى الثاني يكون اولا مشتملة على احد طرفي المطلوب فقط وذلك
اما بان لايكون مشتملة لشيء منهما اصلا واما بان يكون مشتملة لهما معا
فاحفظه (وان كان الثاني) وهو ان لايكون مشتملة باحدى المعنيين
المذكورين (فالظاهر انه) اي القياس حينئذ (استثنائي مفرد)
والاستثنائي قياس يذكر فيه عين النتيجة او نقيضها بالفعل وهو مركب
من مقدمتين احديهما شرطية والاخرى استثنائية الاولى انه لاحاجة
الى قيد المفرد اذ الاستثنائي غير مفرد (لو انتج المطلوب بسيطا)
والظاهر ان ذلك اما بان يكون المذكورة شرطية مشتملة على
المطلوب او على نقيضه والمطوية استثنائية او بان يكون المذكورة
حملية فجعلت هي مقدما للمقدمة الشرطية والمطلوب تاليها هذا على
المعنى الثاني واما على الاول فلا احتمال لكون المقدمة المذكورة الشرطية

٢ ثم نفرض هذه النتيجة كبرى
ونضم اليها مقدمة مطوية
صغرى هكذا بعض الابيض
انسان وكل انسان جسم
فينتج بعض الابيض جسم
فلا تكون المقدمة المشتملة
على الثاني كبرى لنتيجة
القياس المذكور كليا بل غالبا
(لمحرره قبريسى)
قوله فاحفظه وتذكر ان
القياس على ذلك التقدير
على التفصيل الذي ذكره
الشارح المحقق في منع كبرى
المصنف مع زيادة تفطن
فتح الله عليك (قبريسى)
قوله اذ الاستثنائي غير مفرد
يعني الاستثنائي الواقع
في القياس الذي يطوى
احدى مقدمتيه ولم تشتمل
المقدمة المذكورة لشيء من
المحكوم عليه او المحكوم به
والا فلا شك في ان القياس
الاستثنائي يكون مفردا
وانما قال الاولى لانه يمكن
عدم اعتبار المقدمات
مطوية او مذكورة فيكون
الاستثنائي حينئذ كما قال
المص مفردا (قبريسى)

على المطلوب (والا) اى وان لم ينتج المطلوب بسيطا فقياس (مركب
من قياسين احدهما قياس اقترانى) وهو قياس لايذكر فيه عين النتيجة
ولانقيضها بالفعل وهو مركب من مقدمتين كل منهما حملية اوكل منهما
شرطية او احديهما حملية والاخرى شرطية مركب (من الشرطيات)
مطلقا (وثانيهما استثنائى مقدمة الشرطية نتيجة ذلك القياس
الاقترانى المركب من الشرطيات) وذلك اما بان يكون القياس خلفيا
كما اذا كان مقدم الصغرى الاقترانى نقيض المطلوب فالمقدمة المذكورة
اما صغرى الاقترانى اوكبراه اوالمقدمة الرافعة للاستثنائى واما
بان يكون مستقيما كما اذا لم يكن مقدمها نقيضه والمذكورة اما صغرى
الاقترانى اوكبراه اوالواضعة للاستثنائى وانما قال الظاهر اشارة
الى احتمال آخر وهو ان يكون القياس حينئذ مركبا (من اقترانيين)
وذلك بان يكون المقدمة المذكورة فى غير مشتملة على شئ من طرفى
المطلوب كبرى للاقترانى الاول والمطوى مشتملة على شئ منه صغرى
للاقترانى الاول وصغرى الاقترانى الثانى النتيجة الحاصلة من الاول
وكبرى الاقترانى الثانى المطوية مشتملة على المحكوم به عنه كما اذا قلنا
العالم حادث لانه كلما لم يخلو عن الحركة والسكون فيتغير وهو كبرى
الاقترانى الاول وقدرنا قولنا العالم لايخلو عن الحركة والسكون صغرى له
وقولنا كل متغير حادث للاقترانى الثانى (اعلم ان فى قوله والا فمركب
ركاكة فالاولى ان يقال ومركب الخ مع ضم قولنا لولم ينتج المطلوب
بسيطا او يقال فالظاهر انه لوانتج المطلوب بسيطا فاستثنائى مفرد الخ
تدبر (وان كان الاول) وهو ان يكون المقدمة المذكورة مشتملة على احد
طرفى المطلوب (فلاتخلو) اى تلك المقدمة (من ان تكون مشتملة
لموضوع المطلوب اومحموله) فقط (ومن ان تكون مشتملة لمقدمه اوتاليه)
الظ ان يزيد قوله اوليهما معا على ماعرفت من ان معنى الاول لقوله مشتملة
لاحد طرفى المطلوب ظاهر ويمكن ان يقال تركه لظهوره لانه لاحاجة

حينئذ الى تقدير شئ سوى مقدمة استثنائية كما عرفت او يقال اراد
المعنى الثانى (ثم اعلم انه لواختار المصنف لفظى المحكوم عليه والمحكوم به
بدل الموضوع والمحمول لكان اولى لانه حينئذ يكون الاقترانى المركب
من الشرطيات مبينا ايضا فلايستعمل بالمقايسة حتى يحتاج الى ذكر قوله
فيما بعد هذا حال الاقترانى الى آخره فتأمل الا انه اختار هذا الطريق
تنبيها على ان الاقترانى المركب من الحمليات اصل وامتحانا للذكى
فلنبين حال بعض المركب من الشرطيات فى اثناء بيانه ان شاء الله
تعالى (فان كانت مشتملة لموضوع المطلوب) اومقدمه (فالمذكورة)
الظاهر فهى (صغرى والكبرى مطوية) الا ان الكبرى المطوية لاتخ
من ان تكون مشتملة على محمول المطلوب اوغير مشتملة فالقياس بسيط على
الاول ومركب على الثانى وفيه ان ماذكره ليس كذلك على الاطلاق لانه
قد يكون المطلوب موجبة والمقدمة المطوية جزئية وموضوع المطلوب
فى المذكورة وقد يكون المطلوب سالبة كلية والمذكورة موجبة
وموضوع المطلوب فيها فحينئذ لا يكون الترتيب كما ذكره بل تكون
المطوية صغرى والمذكورة كبرى فيحصل المطلوب بعكس النتيجة
فالاولى ان يقيد بقولنا غالبا اوبما يؤدى مؤداه هذا (ثم اعلم انه
قد يقصد الترتيب من شكل فلورتب القياس منه كما ذكره لانتفى شئ
من شرائطه فيرتب على عكس ماذكره بان يجعل المطوية صغرى
والمذكورة كبرى وعكس النتيجة وان امكن الترتيب كما ذكره من شكل
كما اذا قصد الترتيب من الشكل الاول وكانت المذكورة سالبة (لكن
ذلك الموضوع لايخلو من ان يكون موضوعا فى تلك المقدمة المذكورة
التى هى الصغرى او محمولا فيها) وكذا ذلك المقدم لا يخلو من
ان يكون مقدما فى المقدمة المذكورة التى هى الصغرى اوتاليا فيها
(فان كان) ذلك الموضوع (موضوعا فيها) اى فى تلك المقدمة
المذكورة وكذا ان كان ذلك المقدم مقدما فيها (فيكون الحد

لايدى اشتمله

الاوسط محمولا فى الصغرى) حينئذ او تاليا فيهـا لان المفروض
ان الصغرى وهى المقدمة المذكورة ما اشتمل شيئا من طرفى المطلوب
الا موضوعه وكان موضوعا فيه (فيكون الكبرى المطوية) سواء كانت
مشتملة على المحكوم به من المطلوب اولا (كبرى الشكل الاول) فقط
(اوكان المطلوب) سواء كان بالذات كما فى الاحتمال الاول او بالعرض كما
فى الاحتمال الثانى (ايجابا) اى موجبا الا انها تجب ان تكون كلية اذ كلية
الكبرى شرط فى الشكل الاول وذلك لانه لما كان الحد الاوسط محمولا
فى الصغرى فلا يخلو من ان يكون موضوعا فى الكبرى المطوية فيكون
الترتيب من الشكل الاول او محمولا فيها ايضا فيكون من الثانى فعلى تقدير
كون المطلوب موجبا يسقط الاحتمال الثانى لان كل واحدة من مقدمتين
تجب ان تكون حينئذ موجبة والشكل الثانى لكون اختلاف المقدمتين
بالايجاب والسلب شرطا فيه لا ينتج الايجاب فثبت ان الكبرى المطوية
حينئذ انما هى كبرى الاول الا انها اما كبرى الضرب الاول منه موجبة
كلية اذا كانت المقدمة المذكورة وهى الصغرى موجبة كلية واما كبرى
ثالثه موجبة كلية اذا كانت المذكورة موجبة جزئية (وان كان) ذلك
المطلوب (سلبا) اى سالبا (فيحتمل ان تكون الكبرى المطوية) سواء
كانت مشتملة على المحكوم به من المطلوب اولا الا انها تجب ان تكون كلية
ايضا اذ كلية الكبرى شرط فى الشكل الثانى ايضا (كبرى الشكلين) اى
الاول والثانى لانه اما ان يكون الحد الاوسط الذى كان محمولا فى الصغرى
وموضوعا فى الكبرى فيكون الترتيب من الشكل الاول او محمولا فيها
ايضا فيكون من الثانى وكل واحد منهما ينتج سالبة فثبت انه
يحتمل ان تكون الكبرى كبرى الشكل الاول والثانى الا انها اما كبرى
ثانى الاول سالبة كلية او كبرى اول الثانى سالبة كلية ان كانت المقدمة
المذكورة موجبة كلية واما كبرى ثانى الثانى موجبة كلية ان كانت
المذكورة سالبة كلية او كبرى رابع الاول سالبة كلية او كبرى

ثالث الثانى سالبة كلية ان كانت المذكورة موجبة جزئية واما كبرى
رابع الثانى موجبة كلية ان كانت المذكورة سالبة جزئية ثم اعلم
ان هذا ليس على اطلاقه بل انما يكون كذلك لو كانت المذكورة
وهى الصغرى موجبة واما اذا كانت سالبة فلا احتمال
لكون الكبرى كبرى الاول بل يتعين حينئذ انه الكبرى الثانى
فقط لان ايجاب الصغرى شرط فى الاول فالاولى ان يقيد بقوله لو كانت
المقدمة المذكورة موجبة ثم انه لو قال ويحتمل ان يكون كبرى
الشكلين اى الاول والثانى لو كانت سلبا او قال فان كان المطلوب
ايجابا فيكون الكبرى المطوية كبرى الشكل الاول فقط لكان
اولى (وان كان) اى ذلك الموضوع (محمولا فيها) اى فى المقدمة
المذكورة التى هى الصغرى وكذا ان كان المقدم تاليا فيها (فيكون
الحد الاوسط حينئذ موضوعا) او مقدما فيها (فيحتمل ان تكون الكبرى)
مطلقا كبرى (الشكل الثالث والرابع) سواء كان المطلوب ايجابا او سلبا
اذ كل منهما ينتج الايجاب والسلب الا انه يجب ان لا يكون المطلوب
حينئذ موجبة كلية لانه لا ينتج شئ منهما اياها وبيان ما ذكر ظاهر الا انها
حينئذ اما كبرى اول ثالث موجبة كلية او كبرى ثانيه سالبة كلية او كبرى
خامسه موجبة جزئية او كبرى سادسه سالبة جزئية او كبرى اول الرابع
موجبة كلية او كبرى ثانيه موجبة جزئية او كبرى رابعه سالبة كلية او كبرى
سابعه سالبة جزئية ان كانت المقدمة المذكورة وهى الصغرى موجبة كلية
واما كبرى ثالث الثالث موجبة كلية او كبرى رابعه سالبة كلية او كبرى
خامس الرابع سالبة كلية ان كانت المقدمة المذكورة موجبة جزئية واما
كبرى ثالث الرابع موجبة كلية او كبرى ثامنه موجبة جزئية ان كانت تلك
المقدمة سالبة كلية واما كبرى سادس الرابع موجبة كلية ان كانت المقدمة
المذكورة سالبة جزئية (تنبيه) ترتيب ضروب الاشكال فيما ذكرنا وفيما
سنذكره هو الترتيب الواقع فى الرسالة الشمسية ثم انه رح لو قيد هذا الكلام

اى كون الكبرى المطوية
كبرى الشكل الاول على
تقدير كون موضوع المط
موضوعا فى المقدمة المذكورة
وكون المقدمة المطوية
مشتملة لموضوع المطلوب
(لمحرره قبريسى)

وانما قال الاولى لان المص
رحمه الله قيد هذا الحكم
بكون المطلوب ايجابا وهذا
التقييد يبطل احتمال كون
المقدمة المذكورة سالبا لانها
لوكانت سلبا فلا محالة لكون
المطلوب سلبا لان النتيجة
تابعة لاخس المقدمتين

بقولنا لو كانت المذكورة موجبة ولم يكن المطلوب كليا الكان اولى لانه لو كانت المقدمة المذكورة سالبة فلا احتمال لكون الكبرى كبرى الثالث اذ ايجاب الصغرى شرط فيه وكذا لو كان المطلوب كلية فلا احتمال لكونها كبرى الثالث ايضا اذ الثالث لاينتج كلية بل يتعين حينئذ ان تكون كبرى للرابع فتفطن (وان كانت) اى تلك المقدمة المذكورة (مشتملة لمحمول المطلوب) وكذا ان كانت مشتملة على تاليه (فالكبرى مذكورة والصغرى مطوية) الظاهر ان يقيد بقولنا غالبا اوبما يؤدى مؤداه لمثل ماعرفت تفكر (تنبيه) هنا مثل ماعرفت فى نظيره من المرتب قد يقصد الترتيب من شكل اوجعل المقدمة المذكورة كبرى فيه لانتفى شئ من شرائطه فيرتبه بعكس ماذكره ثم تعكس النتيجة وان امكن الترتيب كما ذكره من شكل آخر (لكن ذلك المحمول ايضا) اى كالموضوع المشتملة (لايخلو من ان يكون محمولا فى المقدمة المذكورة او موضوعا فيها) وكذلك لايخلو من ان يكون تاليا فى المذكورة او مقدما فيها (فان كان) ذلك المحمول (محمولا فيها) وكذا ان كان التالى تاليا فيها (فيكون الحد الاوسط موضوعا فى الكبرى) ومقدما فيها (فتكون الصغرى المطوية) مطلقا (صغرى الشكل الثالث) مطلقا او كان الحد الاوسط المذكور (موضوعا) اومقدما (فى الصغرى ايضا) اى كما كان موضوعا فى الكبرى وذلك ظاهر الا انه لايكون المطلوب حينئذ الا جزئية لان الثالث لاينتج كلية اصلا وان الصغرى المطوية اما اول الثالث موجبة كلية او صغرى ثالثه موجبة جزئية ان كانت المقدمة المذكورة وهى الكبرى موجبة كلية واما صغرى ثانيه موجبة كلية او صغرى رابعه موجبة جزئية ان كانت المقدمة المذكورة سالبة جزئية واما صغرى خامسه موجبة كلية ان كانت تلك المقدمة موجبة جزئية واما صغرى سادسه موجبة كلية ان كانت تلك المقدمة سالبة جزئية ثم الانسب ان يقيد بقولنا وكانت المقدمة المطوية موجبة لانه لو كانت سالبة فلا يكون صغرى الثالث لان ايجاب الصغرى شرط فيه (وصغرى

الاول او كان الحد الاوسط المذكور محمولا) اوتاليا (فى الصغرى) الاحرى ان يقيد بقولنا لو كانت المقدمة المطوية موجبة والمذكورة كلية لان ايجاب الصغرى وكلية الكبرى شرط فى الاول تدبر ثم ان الصغرى اما اول الاول موجبة كلية او صغرى ثالثه موجبة جزئية ان كانت المقدمة المذكورة موجبة كلية واما صغرى ثانيه موجبة كلية او صغرى رابعه موجبة جزئية ان كانت المذكورة سالبة كلية (وان كان) ذلك المحمول (موضوعا فيها) اى فى المقدمة المذكورة او كان ذلك التالى مقدما فيها (فيكون الحد الاوسط محمولا) اوتاليا فى الكبرى (فيكون الصغرى المطوية) مطلقا (صغرى الثانى لو كان الحد المذكور محمولا) اوتاليا (فى الصغرى ايضا) كما كان كذلك فى الكبرى اللائق تقييده بقولنا وكانت المقدمة المذكورة كلية اذ كلية الكبرى شرط فى الثانى فنقول ان الصغرى اما اول الثانى موجبة كلية او صغرى الثالثه موجبة جزئية ان كانت المقدمة المذكورة سالبة كلية واما صغرى ثانيه سالبة كلية او صغرى رابعه سالبة جزئية ان كانت المقدمة المذكورة موجبة كلية (صغرى الرابع او كان الحد المذكور موضوعا) اومقدما (فيها) اى فى الصغرى فنقول ان الصغرى حينئذ اما صغرى اول الرابع موجبة جزئيه اوصغرى ثالثه سالبة كلية او صغرى سادسه سالبة جزئية ان كانت المقدمة المذكورة موجبة كلية واما صغرى ثانية موجبة كلية اوصغرى ثامنه سالبة كلية ان كانت المقدمة المذكورة موجبة جزئية واما صغرى رابعه موجبة كلية واما صغرى خامسه موجبة جزئية ان كانت المقدمة المذكورة سالبة كلية واما صغرى سابعه موجبة كلية ان كانت المقدمة المذكورة سالبة جزئية واما الامثلة فعليك باستخراجها من نفسك (لكن هذا الترديد) اى ترديد الصغرى بين كونها صغرى الثانى وبين كونها صغرى الرابع انما تصح (لو كان) اى المطلوب (سلبا) لان اختلاف المقدمتين بالايجاب والسلب شرط فى الشكل الثانى فلا ينتج

الاسالبة و كذا شرط فى الرابع فى الجملة وينتج سالبة (و اما لو كان
المطلوب ايجابا فينحصر) اى لصغرى الرابع لانه لا ينتج الايجابا
والثانى لاينتجه بما عرفت ولما كان البيان المذكور مختصا ببيان حال الاقترانى
المركب من الحمليات الصرفة الذى ذكر احدى مقدمتيه فقط مع
اشتمالها على احد طرفى المطلوب عسى ان يقال لم لم تبين حال الاقترانى
المركب من الشرطيات فقال (هذا) اى الحال الذى بيناه فيما قبل من
قولنا وان كان الاول فلايخلو الى هنا (حال الاقترانى المركب من الحمليات)
اى الصرفة بناء على انهم اصطلحوا على اقترانى المركب من الحمليات على
المركب من الحمليات الصرفة وعلى اطلاق الاقترانى المركب من
الشرطيات على مالايتركب من الحمليات الصرفة مع ان حال المبين ليس
الاحال المركب الصرفة (تأمل فتدبر) لعل وجهه ان يقال هذا الكلام
مناف لقوله السابق والا فمركب من قياسين احدهما اقترانى مركب من
الشرطيات الخ وقوله فتدبر اشارة الى جوابه بان المشار اليه بهذا الحال
المبين فيما هو من قوله وان كان الاول الى هنا لامن اول الرسالة الى هنا كما
اشرنا اليه آنفا ويحتمل ان يكون الاول اشارة اليهما والثانى استخراج
تفصيل الضروب كما بيناها وان يكون بالعكس (و يعلم منه) اى من بيان
حال الاقترانى المذكور يعنى يعلم بالمقايسة عليه (حال الاقترانى المركب من
الشرطيات) اى الغير المركب من الحمليات الصرفة لما قررناه آنفا ولايخفى
انه لايعلم حال كل قسم من الاقترانى المركب من الشرطيات بالمقايسة
عليه بل انما يعلم حال القسم الذى هو المركب من المتصلتين وكذا بيناه
بالمقايسة واما احوال الاقسام الباقية الاربعة فهى المركب من المنفصلتين
والمركب من متصلة و منفصلة و المركب من متصلة وحملية والمركب
من منفصلة وحملية فلا يعلم منه بل لابد فى بيان حال كل منها من تفصيل
هنا ولو كان للمقام سعة لبيناه (وينبغى) اى يجب (ان يعلم ههنا) اى
فى مقام بيان القياس (انه كما يكون لكل شكل من الاشكال) الاربعة

قياس (متعارف) وهو الذى يكون الحد الاوسط جزأ تاما فى صغريه
وكبريه معا وانما سمى متعارفا لانه مشهور بينهم حتى يكاد يعرفه من له
ادنى مسكة فى هذا الفن (كذلك يكون لكل) قياس (غير متعارف)
وهو القياس الذى لايكون الحد الاوسط فيه كذلك بل يكون فى احدهما
جزأ تاما وفى الاخرى متعلقا لجزء غير مكرر و اما وجه تسميته فيعلم
من نظيره جدا (و اما غير متعارف الشكل الاول فهو ان يكون)
يعنى بان يكون و الا فالقياس المذكور وكذا الكلام (متعلق محمول
الصغرى) والمراد بالمتعلق هنا هو الارتباط لاالتعلق النحوى فلايرد
مايتوهم من ان هذا التعريف ينتقض لعدم شموله لما يكون فيه قيد محمول
الصغرى لابطريق المجرورية بالجار (موضوعا فى الكبرى) ومن ان
المتعلق هو الجار والمجرور فهما ليسا المجرور فقط فلايتكرر الحد الاوسط
و كذا الكلام فى نظائره (موضوعا فى الكبرى بشرط ان يكون محمول
الصغرى مخالفا) فى المعنى (لمحمول الكبرى) خرج بقوله متعلق محمول
الى آخره كل من المتعارفات وكل من الغير المتعارفات سوى غير متعارف
الاول وكذا كل من اقيسة المساواة سوى مساواة الاول و بقوله بشرط
ان يكون الى آخره مساواته كما سيصرح به وكذا الكلام فى نظائره (مثلا
ا مساو لب وب ج فيكون النتيجة ا مساو لج) كقولنا كل انسان بعض
الحيوان وكل حيوان جسم فكل انسان بعض الجسم اعلم ان هذا
التعريف لغير متعارف الاول تعريف لافراده الواقعة فى الكلام غالبا فلايرد
انه لايتناول غير متعارفه الذى كان بعكس ما ذكره فى التعريف وكذا
الكلام فى الثلثة الباقية (لايقال) منشأ هذا القول كون الاوسط متعلقا
فى قياس المساواة ايضا (هذا عين صورة قياس المساواة) وهو ما يتركب
من قضيتين متعلق محمول اوليهما موضوع الاخرى كما قالوا يسمى
قياس المساواة باعتبار الفرد المعتبر فيه المساواة (لانا نقول هذا القول
غفول) بضم الغين المعجمة مصدر اى ناش عن الغفلة او بفتحها اى

مغفول فيه (عن قولنا يشترط ان يكون محمول الصغرى مخالفا لمحمول الكبرى) ولايشترط قياس المساواة بهذا الشرط بل اشترط بخلاف ذلك (لانه لوقلنا فى الصورة المذكورة ا مساو لب وب مساو لج) كقولنا الانسان مساو للناطق والناطق مساو للضاحك (يكون) اى يصير الصورة المذكورة بسبب تبديل محمول الكبرى الى محمول اتحد مع محمول الصغرى (صورة قياس المساواة فيصدق المقدمة الاجنبية) والمراد بالاجنبية ان لاتكون لازمة له لاان لايكون شئ مما اعتبر فيه معتبرا فيها كما يتوهم لانها قضية موضوعها محمول قضية لازمة له لذاته ومحمولهـا محمول المطلوب كما اشار اليه فى الحاشية حيث قال وهى ان كل مساو لمساوى للشئ مساو لذلك الشئ يعنى مثلا والا فلبست تلك ماذكره فى جميع المواد ولا يخفى ان ذلك الموضوع معتبر فى قياس المساواة (التى لابد منها فى قياس المساواة) اى فى انتاجه يعنى لاينتج قياس المساواة لذاته بل انما ينتج بواسطتها فان صدقت كلية ينتج والا فلا كذا قرروا واتفقوا عليه لكن لى هنا شبهة وهى انه ان اريد ان قياس المساواة لاينتج نتيجة اصلا فبطلانه ظاهر لان كلا من مواده يستلزم قولا مغايرا له باسقاط الحد الاوسط وهى صادق والا لزم استلزام الصادق الكاذب وان كانت تلك المادة مما عدوها من المواد التى لاينتج اصلا كقولنا الواحد نصف الاثنين والاثنين نصف الاربعة فانه ينتج لذاته الواحد نصف نصف الاربعة وان اريد به انه لاينتج لذاته مطلوبا اصليا فهو مسلم لكن حينئذ فى قولهم بل انما ينتج بواسطة مقدمة اجنبية بحيث ان لايكفى ح فى انتاجه اياه تلك المقدمة بل لابد فيه من ضم قياس آخر اليه هو المركب من تلك المقدمة كبرى ومن نتيجة الاولى صغرى كما اذا قلنا فى الصورة المذكورة فى المتن كل ا مساو لمساوى لج وكل مساو لمساوى لج مساو لج على انه لافرق ح بين قياس المساواة و بين قياس جعلت جزء قياس من الاقيسة المركبة فى الانتاج لذاته والكون من افراد القياس وعدمه

وهو ظاهر مما قررنا مع انهم صرحوا بان قياس المساواة خارج عن القياس و قول المعرف اداته فى تعريفه بان قول مؤلف من قضايا متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر احتراز عنه ولم يتعرضوا لغيره من الاقيسة المجهولة جزأ بل عدوه من افراد القياس (بخلاف الغير المتعارف) يعنى لايجب المقدمة الاجنبية فى القياس الغير المتعارف فلا يرد ان الغير المتعارف قد ينتج بواسطة المقدمة الاجنبية كقولنا فى الاستدلال على ان افراد (ا) متحد مع افراد ج ا مساو لب وب ج فانه ينتج المطلوب بواسطة قولنا كل مساو للشئ مساو لافراد ذلك الشئ لان نفى الوجوب لاينافيه فتدبر (كما لايخفى على المتتبع) دفع لما عسى ان يقال من ان الفرق المذكور بان اتحاد المحمولين لازم فى القياس المساواة وعدمه لازم فى الغير المتعارف غير معتبر بل اصطلاح جديد لعدم وقوعه فى كلامهم كما سلك اليه بعض القاصرين و يؤيد هذا الفرق ماقاله برهان الدين فى الحاشية الفنارية ان قياس المساواة مايكون فيه المساواة محمولا مرتين وان القياس المساواة قياس كان الشئ الواحد محمولا على الشيئين وثابتا لهما اعم من ان يكون ذلك الواحد هو المساواة او المباينات او غيرهما هذا (واما غير متعارف الشكل الثانى فهو ان يكون متعلق محمول الصغرى محمولا فى الكبرى بالشرط المذكور) يعنى بشرط مثل شرط المذكور لان الشرط المعتبر هنا هو ان يكون محمول الصغرى مخالفا لموضوع الكبرى ومن المعلوم ضرورة انه ليس هو الشرط المذكور بعينه ولقائل ان يقول ان قيـاس المساواة مختص بالشكل الاول على ما عرفوه فلا حاجة الى هذا القيد ويمكن ان يجاب عنه بان قياس المساواة يرتب من هذا الشكل ايضا لكن تعريفهم اياه مبنى اما على تعريف لما هو كثير الوقوع فى كلامهم او على ان الشكل الاول معيار فيشمل له ايضا لارتداده اليه وكذا الكلام فى نظيريه من الجانبين (مثلا ا مساو لب وج ليس بب فيكون النتيجة ليس ا مساويا لج) كقولنا الانسان مساو للناطق والفرس ليس

بناطق فلبس الانسان بمساو للفرس (هذا) اى الغير المتعارف من الثانى (مثل) غير المتعارف (الاول) ى غير متعارف الشكل الاول فيكون الاولية صفة للقياس ويجوز ان يكون صفة للشكل بتقدير المضاف اى مثل غير متعارف الشكل الاول (كثير الوقوع فى الكلام) اى فى كلام القوم كما لا يخفى على المتتبع الحاذق فى الترتيب (وان كان كل منهما غير متعارف واما غير متعارف) الشكل (الثالث فهو ان يكون متعلق موضوع الصغرى موضوعا فى الكبرى بالشرط المذكور) اى بشرط مثل المذكور وهو ان يكون موضوع الصغرى مخالفا لمحمول الكبرى (ايضا) كما فى الثانى والاول (مثل كل مساو لب ا وكل ب ج فيكون بعض ا مساو لج) اقام لازم النتيجة مقامها والا فالنتيجة بعض المساوى (لج ا) لاماذكره ومثاله قولنا كل ا فراد الانسان ناطق وكل انسان حيوان فبعض افراد الحيوان ناطق (واما غير متعارف الرابع فهو ان يكون متعلق موضوع الصغرى محمولا فى الكبرى بالشرط المذكور ايضا) وهو ان يكون موضوع الصغرى مخالفا لموضوع الكبرى (مثلا كل مساو لب ا وكل ب ج فيكون النتيجة بعض ا مساو لج) فيه مامر من المسامحة مثاله قولنا كل افراد الانسان حيوان وكل ناطق انسان فبعض افراد الناطق حيوان (لكن لم نعثر) بالعين المهملة والثاء المثلثة بمعنى الاطلاع (وقوع الثالث وان عثرنا) بان الوصلية (على وقوع الرابع قليلا) الاولى ان يقال لكن عثرنا على وقوع الرابع فى الكلام قليلا وان لم نعثر وقوع الثالث فيه فيكون مطابقا لما قرروه فى العربية فانهم قرروا ان ان ولو الوصليتين انما يستعملان فيما كان نقيض مدخولهما اولى بالحكم من قبلهما وهو الجزاء وهنا ليس كذلك كما لا يخفى ولعله ولذا قال فى الحاشية هنا فيه تأمل من حيث العربية (والشروط المعتبرة والضروب الواقعة فى المتعارف جارية فى غير المتعارف) اعلم ان القياس الغير المتعارف الواقع فى كلامهم

لا يتركب كثير منه من المحصورات بل انما يتركب من الشخصيات او من الطبيعيات كما كان قياس كذلك وقد يتركب منها لكن لا ينتج فى بعض ضرب الاشكال انتاجا كليا وفى بعضها لا ينتج كليا كما فى الشكل الثانى كقولنا كل مؤمن شريف بالنسبة الى الكافر ولا شئ من الحمار بكافر فانه لا ينتج كلية ولا جزئية وغير ذلك هذا لا يخفى على المتتبع المتأمل الثاقب وان خفى على المحجوب البليد ولذلك لم يعتبروا وان وقع فى كلامهم احيانا ولعله رحمه الله لما قررناه قال (تأمل فى هذا المقام فانه من مزالق الاقدام)

الحمد لله الذى يسر لنا الختم والاتمام ☼ والصلوة على حبيبه الذى اصطفاه رحمة لنا من بين الانام ☼ وعلى آله واصحابه الراشدين الكرام ☼ اقول تمت الرسالة بعون الله واحسانه ☼ والصلوة على نبيه عليه السلام ☼

قد وقع الفراغ من تسويد هذه النتيجة العبد المدقق بعون الله

الملك الموفق فى شهر صفر الخير فى يوم الرابع فى وقت الظهر

فى سنة اربعين ومأتين والف

تمت طبع هذه الرسالة المسماة بالقياسية ☼ للفاضل العالم الربانى ☼ المدعو بموسى الكليم البهلوانى ☼ فى دار الطباعة العامرة ☼ فى اواخر

شوال المكرم لسنة احدى وسبعين

ومأتين والف